المضارع المجهول من الثلاثي المجرد فانه منصوب على الحالية ولانه عطف عليه
فالوضع كلي والموضوع له مشخص كما قررنا وذلك اي اللفظ الموضوع لمشخص با
عتبار امر عام مثل اسم الاشارة نحو هذا نزل ذلك الامر الكلي منزلة المشار اليه المعين
لكمال التميز الحاصل بالبيان السابق فاستعمل فيه اي الموضوع للاشخاص فان هذا مثلا مو
ضوعه ومسماه اي معناه المشار اليه المشخص اي كل واحد من افراد مفهوم المشار
اليه مطلقا والمشخص صفة لكل واحد من حيث ان المراد بالمشار اليه ههنا ولا يجوز
ان يكون صفة للمشار اليه كما لا يخفى على ذي مسكة قوله موضوعه في بعض النسخ بت
التانيث على انه خبر هذا بتاويل اللفظة او الكلمة وفي بعض اخر باضافته الى الضمير
على انه من قبيل الاستعمال ومسماه ح بيان له قوله بحيث لا يقبل الشركة تاكيد لما
يستفاد من المشخص يعني ان مفهوم هذا ما صدق عليه المشار اليه المشخص
الذي لا يقبل الشركة والحاصل ان معنى لفظ هذا كل مشار اليه مفرد مذكر
مشخص لوحظ بامر عام وهو مفهوم المشار اليه المفرد المذكر الصادق على هذا
المشار اليه المشخص وعلى ذلك الاخر كما اذا حكمت على كل رومي بانه ابيض بهذا

بهذا العنوان فقد لاحظت جميع المشخصات الرومية من زيد وعمرو وغيرهما
بامر عام وهو الرومي وحكمت عليه بانه ابيض تنبيه لفظ التنبيه يستعمل
في مقامين احدهما ان يكون الحكم المذكور بعده بديهيا والثاني ان يكون معلوما
من الكلام السابق وههنا الحكم بديهي اولي اذ تصور طرفيه مع الاسناد يكفي
في الجزم بالنسبة وليس ما ذكره سندا لا كما بل تنبيه تذكر في صورة الاستدلال
والبديهيات قد ينبه عليها ازالة لما قد يكون في بعض الاذهان القاصرة من
الخفاء ما هو من هذا القبيل اي ما صدق عليه اللفظ الموضوع للمشخصات
باعتبار اندراجها تحت امر عام لا يفيد المشخص الا بقرينة معينة لان وجه افادته
الواحد من تلك المشخصات بعينه ليس الا وضعه له والا لتساوى نسبة
الوضع الى المسميات اذ مع اشتراك الكل في ذلك لا بد في افادة التعيين من امر
ينضم اليه يحصل به ذلك التعيين وهو المعنى بالقرينة فان قيل ما هو من هذا
القبيل والالفاظ المشتركة سيان في عدم افادة المعنى الموضوع له بدون
القرينة وتعدد المعنى الموضوع له فما الفرق بينهما قلنا الفرق لزوم التعيين

Copyright © King Saud University